

التحول الديمقراطي؛ مقاربة معرفية (مع الإشارة إلى المنطقة العربية)

Democratic transition, an epistemological approach (With reference to the Arab region)



بتة الطيب،

كلية الحقوق، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)،

tayebbetta.sp@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/04/20 تاريخ القبول: 2022/05/17 تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

حظيت الديمقراطية باهتمام أكاديمي كبير خاصة خلال العقود الأخيرة، وتبدى ذلك في بناء مقاربات معرفية، سعت إلى تعميق مستويات التنظير بغرض فهم وتفسير الواقع، فضلا عن إمكانية استرشاد مؤسسات صنع القرار بالمنتج العلمي، ويعد التحول الديمقراطي أحد أبرز المراحل في عملية الديمقراطية، وعليه اجتهد الباحثون في محاولة ضبط مفاهيم خاصة به، وكذا مستويات ومؤشرات قياسه، وهذا هو موضوع هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية:

الديمقراطية، التحول الديمقراطي، المؤشرات، المقاربات، المنطقة العربية.

Abstract:

In recent decades, political science has received great academic attention, especially through building new cognitive approaches that sought to upgrade theorizing levels in order to understand and interpret reality, as well as the possibility for decision-making institutions to use the scientific product in formulating policies. Democratic transition is one of the most prominent stages in the democratization process, and accordingly researchers have worked hard to try to control its own concepts, as well as the levels and indicators of its measurement, and this is the subject of this research paper.

key words:

democracy, democratization, Indications, Approaches, Arab region.

مقدمة:

أضحت الشعوب - ومنها العربية - تطمح بالدفع بأنظمتها إلى مزيد من الديمقراطية بغرض الاستجابة لمختلف الحاجيات المجتمعية المتزايدة، وترافق مع الطموح ازدهار الدراسات البحثية ذات الصلة، وتركز الحديث في العقود الأخيرة على مسائل من قبيل الديمقراطية، التحول الديمقراطي، الانتقال الديمقراطي، الترسخ الديمقراطي.. وغيرها. تهدف هذه الورقة البحثية إلى مقاربة مفهوم التحول الديمقراطي معرفيا من خلال الكشف عن الجهود التي بذلها أهل الاختصاص بغرض الخروج بتعريف موحد وشامل للمصطلح، فضلا

عن عرض مختلف التفسيرات التي تبنتها المدارس العلمية لعملية التحول الديمقراطي وبين ما إذا اتفقت أو اختلفت في الخروج بتفسير موحد للظاهرة محل الدراسة، وستتم الإشارة إلى الإشكالات التي تطرح في مناقشة مسألة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

وقد استخدم الباحث المنهجين الوصفي والتحليلي لتناغمه مع طبيعة الإشكالية المطروحة من قبل الباحث، حيث تم جمع مختلف التعريفات التي وردت بخصوص الديمقراطية والتحول الديمقراطي، وكذا كل ما طرحته المدارس العلمية المتخصصة بشأن عملية التحول الديمقراطي، ثم قمنا بتحليل هذه الطروحات، والكشف عن مدى قدرتها على تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي وتطبيقها على الحالة العربية.

ستحاول هذه الدراسة مقارنة التحول الديمقراطي معرفيا من خلال السعي للإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية: **هل نجحت المدارس الفكرية من الخروج بتفسير موحد لعملية التحول الديمقراطي؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية لا بد من طرح التساؤلات الفرعية التالية؟
- بالنظر للتعريفات المقدمة للتحول الديمقراطي هل نجح الباحثون المتخصصون من الخروج بتعريف واحد وشامل؟،

- هل توجد مؤشرات لقياس ظاهرة التحول الديمقراطي؟،
- ما هي الأسس المعرفية التي تقوم عليها فلسفة التحول الديمقراطي؟ وهل نجحت في تفسير هذه الظاهرة؟،

- ما هي الإشكالات المطروحة أمام التحول نحو الديمقراطية في المنطقة العربية وهل تشكل بالفعل عائقا أمام نجاح العملية؟،

وانطلق الباحث من فرضية رئيسية تتمثل في: لم تنجح المدارس الفكرية من الخروج بتفسير موحد لعملية التحول الديمقراطي.

ولاختبار صحة أو خطأ الفرضية الرئيسية تم طرح الفرضيات الجزئية التالية:

- فشل الباحثون المتخصصون من الخروج بتعريف واحد وشامل لمصطلح التحول الديمقراطي.
- تمكن الباحثون من وضع عدد من المؤشرات التي يتم على أساسها قياس ظاهرة التحول الديمقراطي.

- ظهرت عدة مقاربات حاولت تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي غير أنها اختلفت في عملية التفسير نظرا لاختلاف زوايا النظر والأسس المعرفية التي اعتمدت عليها.

- هناك جملة من الإشكالات التي تعترض مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

وقد عالج الباحث موضوعه وفقا للخطة التالية:

المبحث الأول: تعريف الديمقراطية والتحول الديمقراطي

المبحث الثاني: شروط ومؤشرات التحول الديمقراطي.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي.

المبحث الرابع: إشكالات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

خاتمة.

تعريف الديمقراطية والتحول الديمقراطي

سوف يتم التعرض في هذا المبحث إلى تعريف الديمقراطية في اللغة والاصطلاح، وكذا الأنماط المختلفة للديمقراطية، ثم يتم التعرض لتعريف التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية

يتناول هذا العنصر الكشف عن تعريف الديمقراطية وذلك من خلال تحديد المعنى اللغوي للديمقراطية و المعنى الاصطلاحي له.

في اللغة نجد أن كلمة الديمقراطية ذات أصل يوناني، وهي مشكلة من شطرين، فالشطر الأول **demos** وتعني الشعب، والشطر الثاني **kratio** وتعني حكم، وبالجمع بين الشطرين نجد أن كلمة الديمقراطية **demos kratio** تعني حكم الشعب لنفسه، بمعنى امتلاك الشعب لسلطة تشريع القوانين سواء بشكل مباشر من خلال مباشرة الأمر بنفسه أو من خلال اختيار ممثلين للنيابة عنه، فضلا عن حقه في التعاقد مع من يحكمه.¹

ورد في المعجم الوسيط في اللغة العربية تعريفا للديمقراطية على أنها من الناحية السياسية تعد إحدى صور الحكم التي تكون فيه السيادة للشعب"، ومن الناحية الاجتماعية على أنها أسلوب في الحياة يقوم على مبدأ المساواة وحرية الرأي والتفكير.²

في الاصطلاح ليس للديمقراطية تعريف اصطلاحى واحد ومتفق عليه، ومرد ذلك يعود لتعدد الخلفيات الإيديولوجية لأصحابها. ، ولذلك لا بد من التمييز بين نوعين من تعاريف الديمقراطية، أحدهما مثالي **Ideal** ، والثاني واقعي **Real** فالمعنى المثالي هو النظر إلى الديمقراطية على أنها مجرد شعار استنادا إلى المفهوم الذي جاء به "أبراهام لنكولن" الذي يعتقد أن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب. وهذا ما لم يتحقق في عالم البشر بهذا المعنى الدقيق. في حين أن التعريف الواقعي للديمقراطية وهو الذي يمكن تطبيقه في واقع الناس هو أن الديمقراطية تعني حكم الكثرة **Polyarchie** الذي يقابل حكم القلة **Oligarchie** وحكم الفرد المطلق **Absolute Rule**، فأما حكم القلة يشير إلى أن السلطة الفعلية بيد فئة معينة من المواطنين أي بيد طبقة اجتماعية محددة.

وقد جاء في معجم المصطلحات السياسية أن الديمقراطية هي الحكم بواسطة الشعب كله وليس عن طريق أي قسم منه، أو طبقة داخله. كما أن نظرية الديمقراطية تثير الكثير من الخلافات وذلك لصعوبة الاتفاق على من هو الشعب وكذلك لصعوبة الاتفاق على أي أفعال الحكومة التي تكون نابعة منها والعكس من ذلك.³ وهناك تعريف مهم للديمقراطية منسوب لجوزيف شومبيتر **joseph schumpiter** بأنها: " التدابير المؤسسية التي تتخذ من أجل التوصل إلى القرارات السياسية والتي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق تنافس المرشحين على

¹ نبيل دحماني، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 الى غاية 2009، رسالة ماجستير (جامعة منتوري قسنطينة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2011)، ص.13.

² المرجع نفسه، ص.14

³ مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية-دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008، رسالة دكتوراه (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، 2009/2010) ص.19-20.

أصوات الناخبين"¹ من تعريف شومبيتر الأخير نلاحظ أنه جعل من الانتخابات عنصرا مهما لتحقيق الديمقراطية، غير أن هناك كتبا وباحثين آخرين أضافوا عناصر أخرى ومنهم روبرت دال R.Dahll حيث قدم خمسة معايير للديمقراطية وهي:

- المشاركة الفعالة: يجب أن يكون لجميع الأعضاء فرص متساوية وفعالة لبيان وجهة نظرهم لغيرهم. ، - المساواة في التصويت: بإتاحة فرص متساوية وفعالة للإدلاء بالأصوات وقت اتخاذ القرارات. ،

- الفهم المستتير: يجب أن يكون لكل عضو فرص متساوية وفعالة ليتعرف على بدائل السياسات ونتائجها.

- السيطرة في جدول الأعمال: إتاحة فرصة مطلقة للأعضاء ليقرروا كيف تدرج الموضوعات في جدول الأعمال.

- تضمين البالغين: بحيث يكون لجميع البالغين أو أغلبهم على الأقل الحقوق الكاملة للمواطنين.² وللإشارة فإن دال عرف الديمقراطية بأنها نظام حكم الكثرة الذي يتميز بخاصيتين، الأولى هي اتساع حق المواطنة وشموله لكافة الجماعات، واكتساب ذلك الحق من قبل نسبة عالية من البالغين المقيمين بشكل دائم في المجتمع المعني، أما الخاصية الثانية فهي أن يتضمن حق المواطنة فرصة المواطن في تنمية أعلى مسؤول تنفيذي في الحكومة من منصبه من خلال التصويت ضده في الانتخابات.³

قبل الحديث عن أنماط الديمقراطية يرى آلان تورين أنه حتى تتجسد الديمقراطية واقعا لا بد أن تتكامل ثلاثة أبعاد وهي:

1- تفترض الديمقراطية بالدرجة الأولى أن يكون الحكام ذوو صفة تمثيلية أي أن تكون هناك قوى مجتمعية فاعلة، ولا يمكن أن تكون الديمقراطية تمثيلية إلا إذا كانت تعددية.

2- أن يكون الناخبون مواطنين وأن يعتبروا أنفسهم كذلك أي شعورهم بالانتماء إلى مجتمع سياسي.

3- ينبغي أن تكون سلطات الحاكمين محدودة بحكم وجود الانتخابات وبحكم احترام القوانين التي ترسم حدود ممارسة السلطة.

وبناء على تلك الأبعاد الثلاثة يستنتج "تورين" ثلاثة أنماط للديمقراطية نشرحها بإيجاز فيما يلي:

- النمط الأول: يولي أهمية مركزية للحد من سلطة الدولة عن طريق القانون أو عن طريق الاعتراف بالحقوق الأساسية، وهو أهم الأنماط حسبه من الناحية التاريخية.

¹ Joseph Schumpeter, **Capitalism, Socialism, and Democracy** (London: Allen and Unwin, 1976), pp. 269-285.

² روبرت دال، **عن الديمقراطية**، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر، 2000، ص 39-40

³ مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 20

- النمط الثاني: يولي أهمية أكبر للمواطنة أو للأفكار الأخلاقية أو الدينية التي تؤمن وحدة المجتمع وتكامله، وتبني القوانين على أساس متين، وبالتالي تتقدم الديمقراطية بحكم إرادة المساواة أكثر من إرادة الحرية ويتفق هذا النمط مع تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

- النمط الثالث: يشدد على الصفة التمثيلية المجتمعية التي يتمتع بها الحكام.¹

المطلب الثاني: تعريف التحول الديمقراطي

يختص هذا المبحث في عرض مختلف التعاريف الخاصة بمصطلح التحول الديمقراطي باختلاف توجهات أصحابها ، ثم الكشف عن أهم وأبرز المؤشرات التي على أساسها يمكن قياس عملية التحول الديمقراطي.

يمكن اعتبار مصطلح التحول الديمقراطي أحد أهم مفردات القاموس السياسي في عصرنا الحالي، ولكن في الوقت نفسه نجد اختلافا في تحديد مدلول واحد لهذا المصطلح.

لعل أحد أهم مشاكل تحديد مفهوم محايد للتحول الديمقراطي هو ارتباط هذا الأخير بمفهوم الديمقراطية، ومظهر ذلك اهتمام الكثير من الباحثين منذ عقود طويلة بالاجتهاد في تحديد مفهوم الديمقراطية بدلا من التحول الديمقراطي.²

للإشارة فإن الدراسات التي شهدتها ستينيات وسبعينيات القرن الماضي كانت تهدف بالأساس إلى التنظير لأهم الظروف وأرسى القواعد لظهور الديمقراطية، في حين أن دراسات العقد الأخير من القرن الماضي ركزت بحوثها على المفاهيم ذات الصلة بآليات التحول الديمقراطي وسبل ترسيخه، ولأجل ذلك اهتمت بمفهوم كل من القيادة والنخب السياسية على اعتبار أن لهذين الفاعلين دور أساسي في عملية التحول الديمقراطي من حيث مسؤوليتها في استقرار الديمقراطيات الحديثة، لاسيما قدرتها على إقناع شعوبها بقيم ومكتسبات الديمقراطية.³ في الأسطر التالية سيتم عرض بعض مفاهيم التحول الديمقراطي التي تختلف فيما بينها باختلاف المداخل النظرية التي يعتمد عليها الباحثين.

فصامويل هانتغتون يعبر عن التحول الديمقراطي بكونه يعني تلك التغيرات في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، سواء باتجاه الديمقراطية أو الاتجاه المعاكس، من خلال مجموعة من التفاعلات المستمرة التي تشمل الجوانب القيمية والتجسيدات العملية.⁴

وبالنظر للدلالة اللفظية لمصطلح التحول الديمقراطي يرى الباحث أحمد منيسي أنه يعني المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي.¹

¹ مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 19-20.

² ريمان أحمد، قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، اسطنبول، تركيا، فبراير 2016، ص 4.

³ هدى مينكيس، " الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث " ، في: اتجاهات حديثة في علم السياسة، تحرير علي الدين هلال و محمود إسماعيل محمد، القاهرة، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة بالمجلس الأعلى للجامعات، 1999، ص 135.

⁴ صامويل هانتغتون، الموجة الثالثة: التحولات الديمقراطية في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993، ص 73.

وبالنسبة لشومبيتر يرى أن التحول الديمقراطي هو عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل، بمعنى أنها عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر.²

في حين أن الباحث عبد الإله بلقزيز يختلف عن سابقه إذ يعتبر التحول الديمقراطي: " عملية تغيير ثوري وجذري وسلمي لعلاقات السلطة في المجال السياسي، ولعلاقات التراتب في المجال الاجتماعي، أي أنه عملية بناء نظام سياسي واجتماعي بقيم ديمقراطية، وبعيدا عن استعمال العنف الثوري"³

والمعنى الذي يريد بلقزيز إيصاله من هذا التعريف هو أن عملية التحول الديمقراطي تستهدف بالأساس عملية بناء نظام سياسي جديد يختلف تماما عن النظام القديم بحيث يقوم على مبدأ التداول السلمي على السلطة وبقيّة المبادئ الأخرى.

ويستنتج الباحث لقرع بن علي من جملة التعاريف التي عرضها في دراسته البحثية من أن عملية التحول الديمقراطي عملية تغيير معقد أو انتقال مستمر من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر، أو بتعبير آخر هو عملية مسار تاريخي تحدث وفق مراحل معينة تبدأ بسقوط النظام التسلسلي مرورا بمرحلة انتقالية تأسيسية وصولاً إلى تحقيق النظام الديمقراطي.⁴

أما برهان غليون فيرى أن التحول الديمقراطي يقصد به: " العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة، وتحقيق درجة التوتر العالي الذي لا يمكن احتماله، ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ".⁵

وفي ذات السياق نلاحظ أن العديد من الدراسات في حقل العلوم الاجتماعية على اختلاف توجهاتها تهتم بذكر أهم السمات والدروس التي تساعد على استيعاب عملية التحول الديمقراطي، ومن أبرز هذه السمات أنها عمليات ذات أمد طويل، بمعنى أنها قد تمتد لعدة أشهر وربما لسنوات، كما أنها تتسم بضعف اليقين حول نتائجها.⁶

كما أن عملية التحول الديمقراطي هي نتاج فعل كل من النخب وال جماهير والقوى الاجتماعية المختلفة، فعلى عكس ما لاحظ بعض دارسي عمليات التحول من أن النخب بما في ذلك نخب قوى المعارضة ودخول لاعبين جدد، هي التي تلعب دورا في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، فإن الشواهد تخبرنا أنه لا يحدث تحول دون ممارسة ضغوط من قبل القوى الاجتماعية المختلفة الأخرى، وأن عملية التحول الديمقراطي لا يمكن أن تنجح إلا في حالة الالتزام

¹ أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004، ص295.

² لقرع بن علي، " أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائر 1989-2014، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 45 و46، شتاء وربيع 2015، ص57

³ المرجع نفسه، ص58

⁴ لقرع بن علي، مرجع سابق، ص58.

⁵ ريمان أحمد، مرجع سابق، ص5

⁶ إبراهيم محمد دحيور، (2013)، التحول الديمقراطي الفلسطيني وأثره على الخطاب السياسي لحركة حماس 2006-2012، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، ص22

بقواعد وآليات الديمقراطية. فعلى الرغم من عيوب الديمقراطية، وتزايد الإحباط من مؤسساتها في بعض دول العالم نتيجة لانخفاض أدائها، إلا أنه لا توجد مؤشرات على الرغبة في استبدالها بشكل آخر من الحكم، في معظم تلك الدول.¹

المبحث الثاني

شروط التحول الديمقراطي ومؤشراته

في هذا المبحث يستعرض الباحث الشروط الواجب توافرها حتى تتحقق عملية التحول الديمقراطي ثم يكشف عن المؤشرات التي على أساسها يمكننا قياس هذه العملية على أرض الواقع.

المطلب الأول: شروط التحول الديمقراطي

يرى الباحث بن يمينه شايب الذراع أن عملية التحول الديمقراطي حتى تباشر مسارها الطبيعي في أي بلد كان لا بد أن تتوفر فيها شروط لا ينبغي تجاوزها، والتي من أهمها:

1/ قيام ثقافة سياسية ملائمة لنمو الديمقراطية في المجتمع : يتطلب هذا الشرط إيجاد تغييرات جذرية في المفاهيم السياسية، والاجتماعية والتاريخية مبنية على عدة أسس، أولها التسليم بإمكانية وجود المعارضة من حيث المبدأ والاستعداد لإعطائها قدرا من الشرعية، على أن تكون هذه المعارضة سليمة ومنضبطة بشروط العملية الديمقراطية ومبادئ القانون والنظام الدستوري المتبع والمتفق عليه. كما يجب عليها ان تقر بالتعددية السياسية السليمة التي يجب إعطاؤها فرصة المشاركة في العملية السياسية والتنافسية. وثاني الأسس فتح المجال أمام مختلف القوى السياسية والاجتماعية للتباري سلميا على المشاركة في ادارة السلطة، أو بمعنى آخر : وضع آلية للتداول سلميا على السلطة واعتماد مبدأ التعددية السياسية والاحتكام إلى مبدأ الأغلبية. أما ثالث الأسس لقيام ثقافة سياسية ديمقراطية فهو الاحتكام إلى رأي الأغلبية وتحسس إرادتها فيما يتعلق بالقضايا الأساسية والمصيرية التي تهم الأمة والمجتمع كاعتماد الأسلوب التمثيلي في مجلس تشريعي ، والأساس الرابع يتمثل في القبول بشروط العملية الديمقراطية المبنية على الالتزام بعدم استعمال العنف للوصول إلى السلطة وعدم استخدام الديمقراطية مطية لاحتكار السلطة في حالة الفوز في الانتخابات، في حين أن خامس الأسس فيتمثل في إقرار مبدأ المواطنة بين أفراد الجماعة السياسية، ولا فضل لأحد على الآخر مما يترتب عليه أن يلتزم جميع أفراد المجتمع و جماعاته بأنهم مواطنون شركاء في الوطن، لكل منهم ما للآخرين وعليه ما عليهم.²

2/ تعبئة المجتمع المدني : بحسب شايب الذراع دائما فإن قوى المجتمع المدني تتمثل في القوى التي تؤمن بجدوى عملية التحول الديمقراطي وتمتلك الاستعداد للتضحية وبذل مختلف الجهود بغية الوصول إلى حصد عدد من المكاسب منها تحقيق المشاركة السياسية بالمساهمة الجدية للقوى التي تمثلها في إدارة شؤون الحكم وتقرير السياسة العامة. وتأسيسا على ذلك فالمجتمع المدني يعد ركنا أساسيا في تحقيق الديمقراطية، وبذلك كلما توفر مجتمع مدني نشيط كلما توفرت القاعدة التي يمكن على أساسها بناء ثقافة سياسية ديمقراطية حقيقية.

¹ المرجع نفسه، ص23

² بن يمينه شايب الذراع، التحول الديمقراطي في الجزائر: العوائق والآفاق، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013)، ص.50-51

أما عن مفهوم المجتمع المدني فيشير إلى مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومن قوى المجتمع المدني نذكر الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والاتحادات المهنية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية. وبعبارة أخرى هي قوى المجتمع المدني المشكلة من مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تنتظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع والتي تحدث بصورة مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة.¹

3/ تنمية اقتصادية واجتماعية ملائمة: يتطلب الإحلال الديمقراطي نجاعة اقتصادية ودرجة مقبولة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما لذلك من أثر مباشر على بنية المجتمع وعلى سمات الأفراد، حيث أنه كلما انتشر التعليم وقلت نسبة الأمية كلما أصبح جمهور الناخبين أكثر نضجا ووعيا، وكلما توسع نطاق الطبقة المتوسطة وتحسن التوزيع كلما زادت المقاومة للنزعة الأبوية ولأشكال الحكم المتسلطة، حيث أن التنمية المقبولة تزيد من تشعب المجتمع المدني وتنوع الجماعات والروابط الذاتية التنظيم مع تعزيز ثقتها بإمكان الدفاع عن استقلالها في مواجهة تجاوزات الحكومة .

يتضح من ذلك أن من متطلبات التحول الديمقراطي، وجود نمو مطرد حتى وإن كان متواضعا وعدالة اجتماعية، وبدون هذين المطلبين فإن الطريق إلى الديمقراطية يكون وعرا تماما وتزيد فيه احتمالات الانتكاس، كما أن البطالة وخاصة بين الشباب والتفاوت الشديد في الدخل، عادة ما يؤدي بالكثيرين إلى التعصب والعنف، وتساعد مثل هذه الأوضاع على الغوغائية من ناحية، وتغري العسكريين على التدخل وإعاقة عملية التحول الديمقراطي من ناحية أخرى .

ويرى هانتغتون كذلك أن النمو الاقتصادي والتصنيع، والتحول الحضري وظهور البرجوازية والطبقة المتوسطة، ونمو الطبقة العاملة والانخفاض التدريجي في التفاوت الاقتصادي، لعبت جميعا دورا هاما في التحرك نحو التحول الديمقراطي في دول شمال أوروبا في القرن التاسع عشر. أما سعد الدين إبراهيم فيختصر الأمر بالقول بأن ثالث المجتمع المدني والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ينبغي أن تسير جنبا إلى جنب، فكل منها تؤازر الأخرى وتعزز إمكانات التحول الديمقراطي. والخلاصة أن التقيد بتنفيذ هذه الإجراءات يعتبر من سبيل إرساء البنى التحتية والمقدمات الابتدائية التي لا بد منها لبناء نظام ديمقراطي مستديم.²

حسب هانتغتون وكينيث بولن، وحتى يمكن معرفة ما إذا حدث تحول ديمقراطي في بلد ما، فإنه لا بد من توفر عدد من المؤشرات الرئيسية الدالة عليه وهي:³

1- انتخابات حرة ونزيهة: حيث أشارت عددا من الاتفاقيات الدولية إلى أن شرعية أي سلطة حكم لا تستمد إلا من الشعب، ويعبر عن ذلك من خلال انتخابات حرة ونزيهة ذات مواصفات محددة ومن ذلك أن تعقد في فترات منتظمة على أساس التصويت السري العادل، وبموجبها يمارس كل

¹ مرجع سابق، ص. 50-52

² بن يمينة شايب الذراع، مرجع سابق، ص. 53-54

³ عمر مرزوقي، (2012)، حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل حرية التحول الديمقراطي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، ص 114

ناخب حقه في التصويت المساوي في الدرجة مع أصوات غيره من المواطنين، وأيضاً لا بد من ضمان حرية المشاركة بما يعني تنظيم الانتخابات في مناخ حر وديمقراطي يشعر من خلاله المواطن بالأمان.¹

وحتى تكون الانتخابات حرة لا بد أن تتوفر معها حريات أخرى كحرية الرأي، وحرية التعبير والإعلام، وحرية التجمع، وحرية تأسيس الجمعيات، والمساواة دون تمييز.² ولضمان نزاهة العملية الانتخابية لا بد من توافر ما تملّيه المواثيق الحقوقية الدولية ولعل أهمها: وجود سلطة قضائية مستقلة ومحيدة، مبدأ عدم التمييز بين المواطنين في حقوقهم وواجباتهم، الاقتراع السري، الاقتراع العام المتساوي، الاقتراع الدوري.³ ولبيان ثقل وزن الانتخابات الحرة والنزيهة يرى هانتغتون أنها جوهر الديمقراطية والضرورة الحتمية التي لا غنى عنها.⁴

2- بناء المؤسسات الديمقراطية: يعد مستوى المؤسسة في المجتمع معيار أساسي للديمقراطية، بالمقابل فإن غياب المؤسسات يترتب عنه عدم حصول ديمقراطية حقيقية، ومن ثمة عدم حدوث تحول ديمقراطي فعلي، وفي هذا الصدد يشير أرسطو إلى أن النظم الاستبدادية التي تعتمد على فرد واحد لا تعمر طويلاً، بخلاف النظم التي تقوم على مؤسسات سياسية عديدة مختلفة فإنه يحتمل أن تكون أكثر قدرة على الاستمرار والاستقرار.⁵

أكدت الدراسات الغربية أن للمؤسسات أهمية قصوى في تحقيق التنمية السياسية وإنجاح عملية التحول الديمقراطي، وبذلك خلصت إلى نتائج ذات دلالة من أهمها: تفترض عمليات التحديث والتنمية السياسية والتحول الديمقراطي بناء مؤسسات قوية في المجتمعات النامية.

لا توجد إستراتيجية محددة لبناء المؤسسات، فالمؤسسات نتاج الواقع المجتمعي بحيث تتشرب القيم التي يفرزها هذا الواقع، وبذلك تتعرف المؤسسة على مطالب المجتمع بما يؤهلها إلى اتخاذ القرارات الكفيلة بالاستجابة لها.

إن بناء المؤسسات يفرض على القيادة السياسية إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة في الحياة العامة.⁶ ما تريد الدراسة التأكيد عليه أن عملية التحول الديمقراطي تستلزم إقامة مؤسسات قوية وفعالة تؤهلها لإنجاح الفعل الديمقراطي، وفي حالة غياب هذه المؤسسات لا يمكن أن تحدث عن شيء اسمه مشروع ديمقراطي.

¹ إبراهيم محمد دحبور، مرجع سابق، ص 25

² عمر مرزوقي، مرجع سابق، ص 114.

³ كرم خميس (محرر)، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، الطبعة الأولى، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2014، ص 39-43.

⁴ أريك س. بيورتلوند، ما وراء الانتخابات الحرة والنزيهة: مراقبة الانتخابات وبناء الديمقراطية، ترجمة نادية خيرى، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2013، ص 45

⁵ عمر مرزوقي، مرجع سابق، ص 115

⁶ المكان نفسه.

3- سيادة القانون: يُقصد بسيادة القانون خضوع الدولة بجميع هيئاتها وأفرادها لقواعد ملزمة، يحترمها الحاكم والمحكوم على السواء، ويشمل نطاق تطبيقه جميع السلطات الحاكمة في الدولة، فكل السلطات العامة تخضع للقانون وتلتزم بحدوده.¹

وبذلك فسيادة القانون هي الضمانة الأساسية لحقوق الأفراد وحياتهم في مواجهة تعسف السلطة، وكفالة المساواة بين المواطنين دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة، وبدون سيادة القانون لا يمكن قيام الديمقراطية، وإن اجتمعت العناصر الأخرى.²

4- نظام الحقوق والحريات: يُقصد به كافة الحقوق والحريات التي يتمتع بها الأفراد ومن ذلك حرية التعبير، وحق التجمع والمشاركة في الحياة السياسية العامة من خلال الأحزاب، أو بشكل مستقل، وحرية الاحتجاج، وحق الانتماء وحرية، والحقوق الفردية الخاصة بالسكن والحياة الحرة والخصوصية.³

ويرى الباحث عمر مرزوقي أن الحرية الفكرية معناها أن يكون للإنسان قدرة على إظهار أفكاره بلا مانع، أما حرية الصحافة فتعني أن لا تكون هناك رقابة من قبل السلطة على ما تنشره الصحف من أخبار وتحقيقات وأعمدة ومقالات وكاريكاتير، وتسهم بها في توعية الجماهير والرقابة على أجهزة الدولة ومحاربة الفساد ومناقشة السياسات العامة وعرض مختلف الآراء المؤيدة منها والمعارضة، وهذا مؤشر هام من مؤشرات التحول الديمقراطي.⁴

المبحث الثالث

المقاربات النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي

لقد برزت في العقود الأخيرة عدة تجارب في العالم في سعيها نحو التحول الديمقراطي، وهذا ما شجع الباحثين في استنباط نظريات واقتربات ذات الصلة بهذه الظاهرة المهمة والحيوية، أدى ذلك إلى ظهور وبروز اتجاهات متعددة بمثابة مداخل ومقاربات نظرية دلت عليها تأليف غابريال أالموند **Gabriel Almond** وسيدني فيربا **Sidney Verba** وألكس انكليس **Alix inkles** ودافيد سميث **David Smith** حيث أكد هؤلاء المذكورون أخيراً على أهمية الثقافة السياسية والقيم التي تدعو إليها كالاعتدال والتسامح واللطف والفعالية والمعرفة والمشاركة في التحول الديمقراطي.⁵ في حين يرى آخرون كمارتن ليبست **Martin Lipset** ورونالد انجلهارت **Renald Inghart** وصامويل هانتغتون **Samuel Huntington** أن مستور الرخاء الاقتصادي له أهمية قصوى في عملية التحول الديمقراطي، أما روبرت دال **Robert Dahl** ودانكورت روستو **Dankwart Rustow** وارندليهارت **Arned Lijphart** فيؤكدون على ضرورة وجود نخبة سياسية مناضلة من أجل الديمقراطية.⁶

¹ باسل أحمد ذياب عامر، (2014)، أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين 1993-2013، أطروحة ماجستير، تخصص التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، ص 57

عمر مرزوقي، مرجع سابق، ص 116²

باسل أحمد ذياب عامر، مرجع سابق، ص 58³

عمر مرزوقي، مرجع سابق، ص 115⁴

مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 44⁵

مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 133⁶

أما عن المقاربات والمداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي فستعرضها الدراسة في ثلاثة مطالب كما يلي:

المطلب الأول: المقارنة التحديثية

ترتبط هذه المقاربة – كما تبدو من اسمها- بين الديمقراطية واستكمال مستلزمات التحديث، وتركز على نشوء ولاء وطني يترافق مع وجود قبول بالمؤسسات السياسية القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة.¹

وقبل عرض مؤشرات هذا المدخل يجدر بهذه الدراسة الإشارة إلى مدلول التحديث الذي هو عملية تستهدف زيادة فاعلية سيطرة المجتمع على موارده وقدراته وإمكانياته، وضبط ظروف المجتمع وتوجيهها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا.²

يعد آدم سميث أهم ممثلي هذا الاتجاه كونه من أوائل الداعين للبرالية السياسية كشرط ضروري لفعالية أداء السوق وتحقيق الحرية الفردية والمنافسة والنمو الاقتصادي، وكذا مارتن ليبست الذي اهتم بالبحث حول الشروط اللازمة للاستقرار السياسي، مادام أن هناك علاقة وطيدة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، أي أن النظم الديمقراطية لا تنشأ ولا تتطور إلا في ظل المجتمعات المتقدمة اقتصاديا.³ وأن التنمية الاقتصادية ترتبط بصفة خاصة بمستوى الدخل والتصنيع والتحضر والتعليم والاتجاه نحو المزيد من المشاركة والاستقرار السياسي.⁴

للمعملية التحديثية حسب هذا الاتجاه ثلاثة أبعاد: تقني وتنظيمي وسلوكي، حيث يتضمن البعد التقني ظاهرة التصنيع ويفرق بين المجتمعات الصناعية وغير الصناعية، أما البعد التنظيمي فيعكس التنوع والتخصص حيث يتم التمييز بين المجتمعات البسيطة والمجتمعات المركبة، في حين أن البعد السلوكي يعني العقلانية والعلمانية والتفكير العلمي في مواجهة التقليد والتفكير الغيبي غير العلمي. وترتبط أبعاد التحديث بعدد محدد من التغيرات الاجتماعية مثل ازدياد الظاهرة الحضرية، وانخفاض مستوى الأمية، وانتشار وسائل الاتصال والإعلام، واتساع درجة المشاركة السياسية ونطاقها.⁵

أما هدف التحديث السياسي فيكمن في تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها ورفع مستوى أدائها حتى تتمكن من انجاز الواجبات الملقة على عاتقها.⁶ وتبعاً لذلك يمكن تصور ثلاث سمات تميز التحديث السياسي وهي:

- تعزيز سلطة الدولة المركزية مع إضعاف نفوذ مصادر السلطات التقليدية (القبلية – والأسرية- وسلطة رجال الدين) وقوتها.

¹ بومزير حليلة، (2009-2010)، الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الرشيد إسقاط على التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص39.

² ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997، ص205

³ نبيل كريسش، (2007-2008)، دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ص37

⁴ المكان نفسه.

ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص207 ⁵

المرجع نفسه، ص209. ⁶

- دعم الصلاحيات التخصصية في المؤسسات السياسية لسهولة تحديد المهام والأدوار والوظائف بوضوح.

- زيادة نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية في إطار التنسيق والتفاهم والاتصال بين المواطنين والنظام السياسي ككل.¹

بشكل عام، تحاول المقاربة التحديثية التأكيد على أن نمو الهوية الوطنية المشتركة في ظل الدولة التحديثية (دولة المؤسسات) يؤدي إلى قبول شرعيتها في ممارسة السلطة وتطبيق القانون، وأن ثقافة القبول بالشرعية السياسية مع بروز مؤشرات تدل على زيادة دخل الفرد، وانتشار التعليم والحراك الاجتماعي، واستخدام أدوات الاتصال والنقل الحديثة وغيرها من شأنه المساعدة على ولادة الديمقراطية وتعزيزها، بالرغم من عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير على تجارب اجتماعية مختلفة.²

المطلب الثاني: المقاربة البنيوية

يركز أصحاب هذه المقاربة على دراسة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأرض الكبار والفلاحين والبرجوازية من جهة، والدولة من جهة ثانية، وكذا تحولات هذه العلاقة من خلال الاستجابة لحركية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع.³

حسب هذه المقاربة، يتم اكتساب السلطة السياسية من طرف كل الفاعلين الاجتماعيين بناء على مصالحهم الاقتصادية ومحدداتهم البنيوية، وهنا تبدأ الديمقراطية في الظهور كمحصلة لتحقيق نوع من توازن القوى وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع.⁴

قام بارينغتون مور **Barington Moore** بدراسة مهمة تضمنت استقراء المسار السياسي لتجارب عدد من الدول الأوروبية والآسيوية بغرض تفسير الاختلاف الحاصل فيما بينها، وقد توصلت هذه الدراسة، التي تعد من أهم الدراسات الكلاسيكية للمدخل البنيوي، إلى أن مسار الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة نمط مشترك من العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة وهي: الفلاحون، طبقة ملاك الأرض، البرجوازية الحضرية، والدولة واشترطت الدراسة المذكورة مجموعة شروط تكفل تحقيق التنمية الديمقراطية أهمها: تحقيق نوع من التوازن والتحول نحو الزراعة التجارية وإضعاف طبقة أرستقراطية الأرض، والحيلولة دون بناء تحالف بين الارستقراطية والبرجوازية ضد العمال والفلاحين وغيرهم.⁵

رغم الانتقادات التي وجهها أصحاب المدرسة البنيوية إلى مدرسة الحداثة يبدو أن بينها اتفاقاً خاصة في المؤشر المتعلق بوجود الطبقة الوسطى وأهميتها في عملية التحول الديمقراطي.⁶

3/ المقاربة الانتقالية: تركز على النخب السياسية، ونشوء فئات متشددة في قلب هذه النخب مقابل فئات أخرى معتدلة، وكيفية إدارة الصراع الذي تضطلع به فئة في الفضاء السياسي. وفي رأي هذه

المرجع نفسه، ص 210¹

نبيل كرييش، مرجع سابق، ص 38²

مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 45³

نبيل كرييش، مرجع سابق، ص 38⁴

نبيل كرييش، مرجع سابق، ص 39⁵

مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 4⁶

المدرسة فإن الأهمية يجب أن تولى لدراسة آليات الانتقال إلى الديمقراطية بدلا من الاهتمام بالشروط التي تسبق الانتقال.¹

للإشارة فإن الباحث روستو وفي مقالة له جاءت تعبيراً عن تحديه المهم لأطروحة ليبست احد زعماء المدخل التحديثي فقد أكد على أن الافتراض الذي طرحه ليبست المتمثل في وجود ارتباط بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية كان مركزا أساسا على الاهتمام بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية. بعبارة أخرى فإن روستو تمحورت أبحاثه حول تساؤل مختلف عن ليبست وهو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول.²

المطلب الثالث: المدخل الانتقالي

يزعم أنصار المدخل الانتقالي إلى أن المسار التاريخي للتحول الديمقراطي يتحدد جوهريا من خلال مبادرات وأفعال النخب وليس عن طريق بنى القوة المتغيرة، إلا أن مبادرات وخيارات النخبة لا تحدث أبدا في فراغ، حيث أنها تشكل إلى حد ما بالبنى المجتمعية (مجموعة من القيود الطبيعية والاجتماعية، مجموعة من الفرص المتغيرة، مجموعة من المعايير والقيم التي يمكن أن تؤثر على محتوى واتجاه خيارات النخب.³

ينبغي التأكيد في معرض تناول هذا المدخل إلى التحليل التاريخي المقارن الذي أجراه الباحث روستو بين تركيا والسويد والذي على أساسه حدد أربع مراحل أساسية تتبعها كل البلدان خلال عملية الديمقراطية وهي:

1- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية من خلال بدء نشوء هوية سياسية مشتركة لدى الأغلبية العامة من المواطنين.

2- مرحلة الصراع السياسي (المرحلة الإعدادية) الطويل وغير الحاسم بين جماعات متنازعة داخل الكيان السياسي الجديد، والديمقراطية هنا تولد من رحم الصراع وليست نتاج لتطور سلمي، والصراع قد ينتهي إلى توازن اجتماعي جديد أو يؤدي إلى إنهاء الصراع السياسي لصالح جماعة معينة.

3- مرحلة القرار أو اللحظة التاريخية التي يبدأ فيها الانتقال أو التحول المبدئي نحو الديمقراطية عندما تقرر أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى مستويات أو حلول وسطي وتبني قواعد اللعبة الديمقراطية التي تتيح للجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.

4- مرحلة التعود : في هذه المرحلة تأتي عملية الانتقال أو التحول الثانية من خلال تعود الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية والتكيف معها بصورة تدريجية إلى أن تصبح مع الوقت عرفا اجتماعيا راسخا.⁴

بعد تناول مختلف المقاربات والمداخل النظرية للتحول الديمقراطي يرى الباحث نبيل كريبش انه وبغض النظر عما يعكسه تحليل المداخل وخاصة في جانبه المادي ونظرته الأحادية

بومزبر حليلة، مرجع سابق، ص 39¹

² رابح لعروسي، (2009-2010)، المؤسسة البرلمانية في عمليات التحول الديمقراطي في الجزائر 1997-2007، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، ص 25.

بلقيس احمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 92³

⁴ نبيل كريبش، مرجع سابق، ص 41

الحتمية للتطور، بناء على التحيز الواضح للخبرات الإنمائية الغربية-الأمريكية واعتبارها النمط المثالي في التقدم الاقتصادي والسياسي فان جميع المداخل تشترك ولو بطريقة مختلفة في تحديد العوامل الرئيسية في قضايا الانتقال الديمقراطي.¹

المبحث الرابع

إشكالات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية

عرفت المنطقة العربية وخاصة عقب ما سمي بانتفاضات الربيع العربي خلال العشرية الأخيرة وضعاً استثنائياً، اتسم بالطلب المتزايد للإصلاح الشامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وبحسب الأبحاث المتخصصة في هذه المسألة فقد توصلت إلى أن لهذه الانتفاضات دوافع وأسباب متعددة من الضروري معرفتها بغرض الكشف عن حقيقة الوضع الذي تعيشه المنطقة، غير أن تحقيق الإصلاح الشامل الذي تنادي به الجماهير العربية المنتفضة تعترضه الكثير من التحديات والمعوقات، وكل ما تقدم عرضه يعبر بوضوح عن معضلة وإشكالية حقيقية في تناول ونقاش مسألة التحول نحو الديمقراطية في المنطقة العربية، وهذا ما سوف نتعرف عليه في هذا المبحث من خلال الكشف عن الإشكالات التي تعيق مسار التحول الديمقراطي في المنطقة وذلك في مطلبين.

المطلب الأول: المعوقات السياسية للتحول الديمقراطي في الوطن العربي

يمكن إجمال الإشكالات ذات الطابع السياسي التي تقف حائلاً أمام نجاح عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية في العناصر التالية:

1/ أزمة الشرعية: تعد أزمة الشرعية إحدى أزمات التنمية السياسية، والشرعية السياسية هي تحصيل حاصل لعملية تفاعلية بين كل العناصر والمتغيرات التي تربط الدولة ونظامها السياسي مع مواطنيها.²

تشير أزمة الشرعية إلى ردود أفعال المواطنين تجاه كل من أشخاص وسياسات وقوانين ومؤسسات الحكومة، فكلما كانت درجة الشرعية عالية كلما أدى بالمواطنين إلى الإيمان أكثر بأحقية الحكومة في اتخاذ أي إجراء تراه مناسباً، وكلما كانت درجة الشرعية متدنية ومنخفضة كلما جعل المواطنين أكثر إيماناً بأن الحكومة تخطئ في أي إجراء تتخذه.³

جل الدراسات التي تخصصت في دراسة المنطقة العربية بما فيها تلك المتصلة بالنظم الحاكمة فيها، تكاد تجمع على وجود أزمة شرعية مزمنة تعانيتها هذه النظم، وقد كان من نتائجها اتساع الهوة بين السلطة الحاكمة ومواطني الدولة، بفعل حرمان هؤلاء المواطنين من حقهم في

المرجع نفسه، ص 42¹

² عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية"، دراسات دولية، ع، 58، ص. 89.

³ خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، فبراير 2003)، ص. 25.

المشاركة السياسية في إدارة الشأن العام لبلدهم، والذي قابله احتكار مفرط واستبداد معلن للسلطة من قبل النخب الحاكمة.¹

وبالبحث في مصادر شرعية النظم السياسية العربية التي يمكن حصرها في ثلاثة مصادر، تقليدية وشخصية وقانونية، يتضح لنا أن هذه النظم لا تستند للإدارة الحقيقية لمجتمعاتها، ولكن تستند إلى اعتبارات القوة الحقيقة، أي أن شرعيتها تتجسد في شرعية الأمر الواقع المتصلة بقوة الحزب الحاكم أو القوى التي تسيطر على المجتمع والسياسة معاً، وفي مقابل ذلك تعتمد إلى قمع وإرهاب كل من يخالف توجهاتها ويجهر بعدم شرعيتها.²

ومع تواصل أزمة شرعية النظم الحاكمة في الحيز السياسي العربي، وتداعياتها الخطيرة على الوضع العربي العام، وجدت مختلف القوى السياسية والمجتمعية المعارضة في اندلاع ما يسمى بـ: " انتفاضات الربيع العربي " فرصة مواتية للسعي نحو سحب البساط من هذه النظم، والمضي قدماً في التأسيس لشرعية جديدة يكون الشعب الفاعل الأساسي فيها.

2/ أزمة المشاركة السياسية: تعبر المشاركة السياسية عن جملة الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون، بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحاكم، أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها، كما أنها تعني العملية التي من خلالها يكون للفرد إسهامه في الحياة السياسية والمجتمعية، كما تتوفر له فرصة مناقشة أهداف مجتمعه، والتفكير في أنجع الوسائل لتحقيقها، وقد تكون المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة.³

في حين أن مصطلح أزمة المشاركة السياسية يشير إلى تدني مستوى مشاركة المواطنين في الحراك السياسي، بسبب إقدام جهات أو أقاليم معينة لإيقاف هذه المشاركة أو إعاقها أو تعطيلها. وتظهر أزمة المشاركة في المنطقة العربية في غياب أو انعدام مظاهر التعددية السياسية، الأمر الذي ترتب عنه حدوث فجوة حقيقية بين السلطة الحاكمة وعامة الشعب المحكوم، ومع بذل الحكام لجهود ضخمة نحو التخفيف من وطئ هذه الأزمة من خلال الإقدام على تنظيم استحقاقات انتخابية شكلية وبرلمانات صورية، إلا أن مختلف القوى الممثلة للشعب لم تقتنع بجذوى استمرار هذه الوضعية شديدة التأزم.⁴

ولمزيد من الإيضاح نورد فيما يأتي مظاهر أزمة المشاركة في الواقع السياسي العربي راها الذي يتسم عموماً بشيوع ظاهرة العزوف الشعبي عن المشاركة السياسية والتي ترجع إلى الأسباب التالية:

- عزوف موقفي، مبني ومؤسس وواع، تمثله فئات تتمتع بحس سياسي وثقافة سياسية موجهة.
- عزوف ناتج عن بدائل استقطاب متعددة ومنها العزوف بسبب الانشغال بأعباء الحياة اليومية.

¹ حامد عبد الماجد قويسى وآخرون، التحولات والتوازن في العالم العربي، الدلالات الواقعية والأفاق المستقبلية (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط. 1، 2011)، ص. 07.

² عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي، مرجع سابق، ص. 90.

³ عواد جميل عبد القادر عوده، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين 2004-2010، رسالة ماجستير (جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين: كلية الدراسات العليا، 2011)، ص. 19.

⁴ محمد زيتوني، الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية دراسة حالي تونس ومصر 2011-2014، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2018)، ص. 79-80.

- عزوف ناتج عن اللامبالاة بما يحدث في الحياة السياسية، وهو الموقف السائد في المجتمع، وخاصة عند فئة الشباب التي لم تعد تكثر بالشأن السياسي وما يتصل به من الممارسة السياسية والشأن العام لا اعتقادهم بعدم جدوى ذلك.¹

3/ تغييب مبدأ الفصل بين السلطات: يتسم الحكم في عموم المنطقة العربية بغياب حقيقي لهذا المبدأ المهم باعتباره مؤشرا حاسما من مؤشرات الديمقراطية. هذا الغياب الذي نتج عنه تراجع دور المؤسسات في مواجهة دور النخب السياسية الحاكمة، وإلى استمرار الحكام العرب لسنوات ممتدة في سدة الحكم، مما أدى إلى تمركز السلطة في يد واحدة. وهو المؤشر الحاسر والمعبر عن غياب مبدأ الفصل بين السلطات، هذا التمرکز يعني بوضوح احتكار الحاكم الفرد للثروة ولأدوات الإكراه المادي، وما يليها من كسب الولاءات المذهبية والمناطقية والقبلية وغيرها، مما يكرس السلطة الأبوية للحاكم العربي. مع هذا كله لا يمكن لأي فاعلية مؤسسية أن تصمد أمامه.²

4/ الإخلال بالمؤسسات الدستورية: يبدو بوضوح للمهتمين بمتابعة الحال السياسي العربي، أن المؤسسات الدستورية في جل الدول العربية، جسدا بلا روح، بمعنى أنها مؤسسات صورية لا تمارس واجباتها المنوطة بها، كما أن السلطة المتفردة بالحكم تمتلك صلاحية التعيين للمناصب الحساسة والمهمة في هذه المؤسسات. وبالرغم من أن كل دساتير الأنظمة العربية الحاكمة تنص صراحة على مبادئ المساواة والعدالة واحترام القانون والتعددية السياسية، إلا أن واقع الحال ينبئنا بأن السلطة الفعلية محتكرة من قبل أقلية حاكمة تتداول السلطة فيما بينها، دون أن تترك أدنى هامش من المبادرة للمجموعات المعارضة لها.³

5/ الاختلال الوظيفي للأنظمة السياسية العربية: استنادا إلى أدبيات دراسة النظم السياسية فإن أي نظام سياسي يعيش بالضرورة في بيئة (داخلية وخارجية)، ويجد هذا النظام نفسه مطالب بالتفاعل معها بشكل ايجابي، ويبدو ذلك في حسن تعامله مع مدخلات هذه البيئة وإدارتها بشكل مقبول، حتى تكون مخرجاته تعبيراً حقيقياً عن استجابة عقلانية لهذه العملية التفاعلية. غير أن الاختلال الوظيفي للنظام السياسي يحدث عندما يظهر الضعف والتناقض الناتج عن عدم ملائمة المخرجات مع طبيعة المدخلات على مستوى بيئة النظام ومحيطه.⁴

يرى الباحث محمد زيتوني أن المنطقة العربية وبالرغم مما تمتلكه من ثروات هائلة (طبيعية وبشرية واقتصادية) تكفي لخلق مشاريع رائدة تستجيب للتطلعات الشعبية، إلا أن الأنظمة السياسية الحاكمة، وطيلة حكمها لبلدانها، فشلت فشلا ذريعا في تحويل هذه الثروات والمقدرات إلى تنمية حقيقية وفعالية تنعكس إيجابا على حياة المواطن العربي، هذا الفشل أدى تعميق الهوة بين النظم

¹ المرجع نفسه، ص. 80-81.

² عبد الحي علي قاسم: "السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري"، في: عبد الإله بلقزيز وآخرون: **التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، نوفمبر 2013)، ص. 39.

³ محمد زيتوني، مرجع سابق، ص. 81.

⁴ عبد القادر حمودي، **الثورات العربية التحدي والاستجابة حوار مع شباب عربي** (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص. 18.

الحاكمة ومختلف فئات الشعب عبرت عنه تلك الانتفاضات التي عرفتها المنطقة بعد 2010، والتي كانت أصدق تعبير عن فقدان الثقة بين الطرفين.¹

المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية والاجتماعية للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية

ينبغي التنبيه- ونحن في معرض الحديث عن إشكالات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية خاصة منذ اندلاع انتفاضات الشارع العربي بعد 2010- إلى أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية تعتبر قضية بالغة التعقيد وذات أبعاد متعددة ومتباينة، فعدد من الباحثين يربطون هذه النقطة بما تطرحه نظرية التحديث من وجود تأثير للتنمية ذات المردود الإيجابي في تشجيع عملية الديمقراطية، في حين أن باحثين آخرين يعتقدون أن هناك تأثير إيجابي عكسي ينطلق من الديمقراطية باتجاه التنمية، ولذلك فقد لوحظ بأن البلدان التي نجحت في عملية الديمقراطية حققت معدلات نمو أعلى من تلك البلدان التي فشلت في معظم السنوات، وحققت معدلات نمو أعلى من المتوسط في تلك البلدان التي لم تخض تجربة الديمقراطية.²

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ما يمكن تسجيله أن الأنظمة السياسية العربية فشلت فشلاً ذريعاً طيلة بقائها في سدة الحكم من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.³ بالطبع هذه من المحفزات والدواعي التي دفعت بالشعوب العربية- وخاصة الفئة الشبانية- من تنظيم انتفاضات ضد النظم الحاكمة، التي كانت في نظرهم السبب المباشر في ضعف النمو الاقتصادي وغياب العدالة في توزيع الثروة بين فئات الشعب المختلفة، فضلاً عن تفشي ظاهرة الفساد على نطاق واسع، ومما زاد من نقمة الشعوب أن طفت على السطح نخب ضيقة ذات ارتباط واضح ووثيق بالنخبة الحاكمة مستفيدة من عوائد التنمية، فكانت ردة الفعل بظهور حركات احتجاجية مست على التوالي عدة بلدان عربية. إجمالاً نستطيع رصد أبرز المؤشرات الخاصة بالشق الاقتصادي لجل البلدان العربية فيما يلي:

- ضعف معدلات النمو الاقتصادي، على خلاف ما تصرح به الحكومات العربية من أرقام تحاول به إيهام شعوبها بوجود تحسن في أدائها الاقتصادي، هذا الضعف يمكن تلسمه في شعور المواطن العربي بالبؤس والشقاء، وعدم قدرته على مواجهة تكاليف المعيشة وتحمل آثارها، ويضاف إليه الشعور بغياب أدنى مستويات العدالة في توزيع الثروة على المواطنين.⁴

- ارتفاع معدلات البطالة حيث وصلت إلى 25% من مجموع اليد العاملة، وهذا ما نتج عنه انخفاض مستوى معيشة المواطن العربي، ومما عمق من هذا الوضع المتأزم زيادة محسوسة لمعدلات الفقر، حيث تم تسجيل عدد كبير من فئات الشعب يعيشون تحت خط الفقر، ومن أمثلة ذلك

¹ محمد زيتوني، مرجع سابق، ص. 82.

² إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، "تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، السنة، 33، العدد 384، فيفري 2011، ص. 85.

³ مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص. 55.

⁴ تقرير الربيع العربي وسيناريو المستقبل، منتدى الأعمال الفلسطينية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2011، ص. 6.

15% في اليمن، 21% في مصر، 11% في كل من سوريا وتونس وهذا حسب إحصائيات عام 2011.¹

- ارتفاع معدلات التضخم، والذي انعكس سلبيًا على حياة السواد الأعظم من المواطنين، بحيث أصبحوا يعانون من ارتفاع الأسعار وما يترتب عنه من سوء التغذية، في حين أن سياسات الدعم الحكومي أثبتت الواقع فشلها الذريع في مساعدة الفئات التي تعاني من الفقر الشديد، إذ واستنادًا لدراسات البنك الدولي فإن 34% فقط من مبالغ الدعم الحكومي (في الدول التي شهدت انتفاضات شعبية) تذهب لمستحقيها، أما 66% من باقي المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم.²

- كما هو معلوم عند الجميع، أن فئة الشباب تحتل النسبة العمرية الأكبر في كامل البلاد العربية، حيث أن أكثر من ثلث السكان تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة، غير أن هذه الفئة العمرية – التي تعد طاقة نهوض في بلدان أخرى – تعاني من مظاهر الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث أن نسبة البطالة في أوساط فئة الشباب المتعلم وحدها تمثل 90 % من مجموع الشباب العاطل عن العمل في العالم العربي، وهذا ما جعل هذه الفئة في مقدمة المطالبين بالتغيير والمحركين له. ومما ساعد الشباب على إنجاح حركاتهم الاحتجاجية ذات المطلب التغييرى توظيفهم لمختلف وسائل الميديا، وفي مقدمتها شبكات التواصل الاجتماعي الحديثة وغيرها من الوسائل على غرار القنوات الفضائية، والهواتف النقالة، والانترنت. هذه الوسائل والتقنيات مكنتهم من تجاوز القيود التي فرضتها عليهم الأنظمة الحاكمة لعقود طويلة، حيث حرمتهم من حرية الرأي والتعبير، والأكثر من ذلك أن الحركات الاحتجاجية التي قادها الشباب عبرت عن كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم الحاكمة لسنوات عديدة.³

خاتمة

يبدأ الباحث منهجيا في ختام ورقته البحثية من الإجابة عن التساؤلات الفرعية وما يقابلها من فرضيات فرعية التي طرحها في المقدمة تمهيدا للإجابة عن الإشكالية الرئيسية واختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية الرئيسية التي تقابلها.

ففيما يتعلق بالتساؤل الفرعي الأول خلص الباحث إلى أن الباحثين المتخصصين الذين اجتهدوا في صياغة تعريف موحد وشامل ونهائي للتحوّل الديمقراطي قد فشلوا في ذلك وفي مقدمة الأسباب اختلاف زوايا النظر للمصطلح الذي يرجع بالأساس إلى اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم الفكرية والإيديولوجية، مما جعلهم يقعون فيما يسمى بالتحيز المعرفي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الجزئية الأولى.

أما التساؤل الفرعي الثاني فقد استنتج الباحث أن الباحثين المختصين تمكنوا إلى حد كبير من الاتفاق على صياغة مؤشرات قادرة على قياس عملية التحوّل الديمقراطي. وهو ما يثبت صحة الفرضية الجزئية الثانية.

في حين أن التساؤل الفرعي الثالث المتعلق بصياغة المدارس العلمية لمقاربات مفسرة لعملية التحوّل الديمقراطي فقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن المختصين تمكنوا من بناء

¹ محمد زيتوني، مرجع سابق، ص. 83.

² تقرير الربيع العربي وسيناريو المستقبل، مرجع سابق، ص. 7.

³ محمد زيتوني، مرجع سابق، ص. 83-84.

التحول الديمقراطي؛ مقارنة معرفية (مع الإشارة إلى المنطقة العربية)

مقاربات نظرية بشأن تفسير هذه العملية غير أنهم فشلوا في الخروج بتفسير موحد وشامل لها وهو ما يؤكد صحة الفرضية الجزئية الثالثة.

أما التساؤل الفرعي الرابع المتعلق بإشكالات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية وأثرها في إعاقة عملية التحول والحيلولة دون نجاحها فقد توصل الباحث إلى الكشف عن هذه الإشكالات وأثبت بأنها تشكل ولا تزال عائقا أمام نجاح عملية التحول نحو الديمقراطية حتى وصلت إلى مستوى الإشكالات المزمنة، والخروج منها يتطلب جهودا كبيرة ومنهجية من قبل السلطات الحاكمة والنخب والشعوب. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الجزئية الرابعة.

على ضوء التساؤلات الفرعية وما يقابلها من فرضيات فرعية توصل الباحث إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية وهي أن مختلف المدارس الفكرية المتخصصة بالبحث في عملية التحول الديمقراطي قد تمكنت من بناء مقاربات معرفية حاولت من خلالها تفسير هذه العملية، غير أنها فشلت في الخروج بمقاربة تفسيرية واحدة وشاملة ونهائية للعملية محل البحث، ويعود ذلك بالأساس إلى اختلاف وتعدد الانتماء الفكري والإيديولوجي للباحثين فضلا عن تباين تجارب وتطبيقات التحول الديمقراطي في مختلف دول العالم.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- باللغة العربية:

(أ- الكتب:

- 1- أحمد ريمان، **قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، اسطنبول، تركيا، فبراير 2016.
- 2- بلقيس احمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.
- 3- حامد عبد الماجد قويسى وآخرون، **التحولات والتوازن في العالم العربي، الدلالات الواقعية والأفاق المستقبلية** (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط. 1، 2011)
- 4- خميس كرم (محرر)، **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، الطبعة الأولى، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2014.
- 5- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، فبراير 2003)
- 6- دال روبرت، **عن الديمقراطية**، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر، 2000.
- 7- ميتكيس هدى، " الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث " ، في: **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، تحرير علي الدين هلال و محمود إسماعيل محمد، القاهرة، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة بالمجلس الأعلى للجامعات، 1999.
- 8- منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004.
- 9- عبد الحي علي قاسم: " السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري"، في: عبد الإله بلقزيز وآخرون: **التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، نوفمبر 2013)،

- 10- عبد القادر حمودي، الثورات العربية التحدي والاستجابة حوار مع شاب عربي (الجزائر: دار هومة، 2012)،
 - 11- فؤاد عبد الله ثناء ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997.
 - 12- س.بيورتلوند أريك، ما وراء الانتخابات الحرة والنزيهة: مراقبة الانتخابات وبناء الديمقراطية، ترجمة نادية خيرى، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2013.
 - 13- هانتغتون صامويل، الموجة الثالثة: التحولات الديمقراطية في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993.
- (ب)- المقالات العلمية:**
- 1- إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، "تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، السنة، 33 العدد 384، فيفري 2011، ص. 85.
 - 2- بن علي لقرع، " أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائر 1989-2014، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 45 و46، شتاء وربيع 2015.
 - 3- عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية"، دراسات دولية، ع، 58.
- (ج)- الرسائل والمذكرات العلمية الجامعية:**
- 1- بلعور مصطفى، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية-دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008، رسالة دكتوراه (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، 2010/2009).
 - 2- بومزبر حليلة، (2010-2009)، الديمقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الرشيد إسقاط على التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
 - 3- دحماني نبيل، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الرشيد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 الى غاية 2009، رسالة ماجستير (جامعة منتوري قسنطينة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2011).
 - 4- دحبور إبراهيم محمد، (2013)، التحول الديمقراطي الفلسطيني وأثره على الخطاب السياسي لحركة حماس 2006-2012، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين.
 - 5- شايب الذراع بن يمينه، التحول الديمقراطي في الجزائر: العوائق والآفاق، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013).
 - 6- مرزوقي عمر ، (2012)، حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل حرية التحول الديمقراطي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3.
 - 7- عواد جميل عبد القادر عوده، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين 2004-2010، رسالة ماجستير (جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين: كلية الدراسات العليا، 2011)، ص. 19.

- 8- ذياب عامر باسل أحمد، (2014)، أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين 1993-2013، أطروحة ماجستير، تخصص التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين.
- 9- لعروسي رابح، (2009-2010)، المؤسسة البرلمانية في عمليات التحول الديمقراطي في الجزائر 1997-2007، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3.
- 10- محمد زيتوني، الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية دراسة حالة تونس ومصر 2011-2014، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2018)، ص. 79-80.
- 11- كرييش نبيل، (2007-2008)، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
- ثانيا- باللغة الأجنبية:

1- Schumpeter Joseph, **Capitalism, Socialism, and Democracy** (London: Allen and Unwin, 1976).